تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنظيم الأسرة وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروف بالختان وزواج الأطفال

يشكّل هذه الفيروس تهديدا لجهود تحقيق النتائج التحويلية التي التزم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان

أُعدّ هذا البحث مِن قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بمساهماتٍ من مُؤسَّسة أفينير هيلث، وجامعة جونز هوبكنز (الولايات المتحدة الأمريكية) وجامعة فيكتوريا (أستراليا)

يهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحقيق ثلاث نتائج ستغيّر العالم بحلول عام 2030، وهو الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثَّل هذه النتائج في ما يلي: إنهاء احتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة ، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارَّة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروف بالختان وزواج الأطفال، وإنهاء وفيات الأمهات التي يُمكن الوقاية منها. ويُبيّن هذا التحليل كيف يمكن لفيروس كورونا (كوفيد-19) أن تُقوّض بشكلٍ خطير التقدُّم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف.

النقاط الرئيسية

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء احتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة

- تسبّب فيروس كورونا (كوفيد-19) بالفعل في تعطُّل تلبية احتياجات تنظيم الأسرة:
  - عدم وجود وقت لدى الأطقم الطبية لتقديم خدمات تنظيم الأسرة بسبب انشغالهم في التصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19)، أو بسبب افتقارهم إلى مستلزمات الحماية الشخصية التي تساعدهم على تقديم الخدمات بأمان
  - إغلاق المرافق الصحية في العديد من الأماكن أو محدودية الخدمات المتوفرة فيها
  - امتناع النساء عن زيارة المرافق الصحية بسبب مخاوفهنَّ من فيروس كورونا (كوفيد-19) أو بسبب القيود المفروضة على التنقُّل
  - يحدّ تعطُّل سلسلة الإمدادات من توافر وسائل تنظيم الأسرة في أماكن كثيرة، ويتوقّع نفاد مخزون العديد من وسائل تنظيم الأسرة في غضون الأشهر الستة المقبلة في أكثر من اثني عشر بلدا من أقل البلدان دخلا
  - يُشير نقص المنتجات وعدم الوصول إلى مقدمي الخدمات المدربين أو العيادات المجهزة إلى إنه قد لا تتمكن النساء من استخدام وسائل تنظيم الأسرة المفضلة لديهنَّ، أو قد يستخدمن بدلا من ذلك وسائل قصيرة الأجل وأقل فاعليَّة، أو قد يوقفن استخدام وسائل تنظيم الأسرة بالكامل
- يُتوقَّع عدم تمُّكن نحو 47 مليون امرأة في 114 بلدا من البُلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة إذا استمر الإغلاق أو التعطُّل المرتبط بفيروس كورونا (كوفيد-19) لمدة 6 أشهر في المتوسط مع وجود تعطُّل كبير في الخدمات
- فلكل ثلاثة أشهر من الإغلاق المتواصل، على افتراض ارتفاع مستويات التعطُّل، قد لا تتمكّن نحو مليوني امرأة أخرى من استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة
- إذا استمر الإغلاق لمدة 6 أشهر وكان هناك تعطل كبير في الخدمات بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)، فيتوقّع حدوث 7 ملايين حالة إضافية من الحمل غير المرغوب فيه
- سيزداد عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه مع استمرار الإغلاق ومد فترة انقطاع الخدمات

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي

- من المُرجَّح أن يُؤدِّي فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تقويض الجهود الرامية إلى إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال مسارين:
  - الحدّ من جهود الوقاية والحماية والخدمات الاجتماعية والرعاية
  - زيادة حالات العنف
- من المُرجَّح أن يتسبَّب فيروس كورونا (كوفيد-19) في انخفاض التقدُّم نحو إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي بحلول عام 2030 بمقدار الثلث
- إذا استمر الإغلاق لمدة 6 أشهر، يُتوقَّع حدوث 31 مليون حالة إضافية من العنف القائم على النوع الاجتماعي
- لكل ثلاثة أشهر من الإغلاق المتواصل، يُتوقَّع حدوث 15 مليون حالة إضافية من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروف بالختان

- يُمكن أن يكون لفيروس كورونا (كوفيد-19) آثارٌ بعيدة المدى على الجهود الرامية إلى وضع حدٍّ لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروف بالختان
- بسبب التعطُّل المرتبط بفيروس كورونا (كوفيد-19) ، نتوقّع انخفاضا في التقدُّم نحو إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030 بمقدار الثلث
- نظرا لتعطُّل برامج الوقاية بسبب الفيروس، يُمكن أن تحدث مليوني حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على مدى العقد القادم كان يُمكن تفاديها لولا انتشار الفيروس

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء زواج الأطفال

- سيتسبَّب فيروس كورونا (كوفيد-19) في تعطيل الجهود المخطط لها لإنهاء زواج الأطفال وسيؤدّي إلى حدوث عواقب اقتصادية واسعة النطاق
- يُتوقّع أن تُؤدّي جميع هذه العوامل إلى حدوث حوالي 13 مليون حالة زواج أطفال إضافية بين عاميّ 2020 و2030 كان يُمكن تفاديها لولا انتشار الفيروس

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على تحقيق النتائج التحويلية

يُعدّ فيروس كورونا (كوفيد-19) أسرع أزمةٍ تضرب الصحة العامة على الصعيد العالمي خلال قرنٍ من الزمان، حيث أدَّت إلى حدوث أعداد كبيرة من حالات الوفاة والأمرض وخلقت تحدياتٍ صحية واجتماعية واقتصادية هائلة. وقد شرعت الحكومات في اتخاذ تدابير لم يسبق لها مثيل للحدّ من انتشار الفيروس، في حين تكافح النُّظم الصحية والاجتماعية لمواجهة ارتفاع عدد الحالات، وعوائق سلسلة الإمدادات، والقيود المفروضة على الحركة، والضغوط الاقتصادية. وفي الأوضاع الإنسانية والسياقات الهشّة والبُلدان المنخفضة الدخل، التي تتسم النُّظم فيها أصلا بالضعف، يُعطّل الفيروس إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة. كما أنَّها تُضاعف من أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين ومظاهر التفاوت الاجتماعي.

ويتبنى صندوق الأمم المتحدة للسكان الرؤية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف الواردة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويعكف صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا على وضع خطة استجابة عالمية لدعم استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة للاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة المترتبة على فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا تتعارض هذه الجهود مع بعضها البعض: فخطة عام 2030 تهدف إلى ضمان صحة جميع الأفراد وحقوقهم وكرامتهم؛ ويجب ألا يخرج تحقيقها عن المسار بسبب أزمة الصحة العامة العالمية الراهنة. ولتحقيق هذه الغاية، يتركّز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على ثلاث أولويات استراتيجية تشمل: مواصلة تقديم خدمات وتدخلات الصحة الجنسية والإنجابية اللازمة، بما في ذلك حماية القوى العاملة الصحية؛ والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وضمان توفير وسائل تنظيم الأسرة الحديثة والمستلزمات الأساسية للصحة الإنجابية.

سيكون لفيروس كورونا (كوفيد-19) أثر سلبي على النتائج التحويلية الثلاث التي يهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحقيقها بحلول عام 2030: إنهاء وفيات الأمهات التي يُمكن الوقاية منها، وإنهاء احتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وجميع الممارسات الضارّة. وقد قدَّر صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه، مُؤسّسة أفينير هيلث، وجامعة جونز هوبكنز (الولايات المتحدة الأمريكية)، وجامعة فيكتوريا (أستراليا)، تأثير الفيروس والتحديات ذات الصلة على هذه الأهداف التحويلية. يستند هذا العمل إلى تحليلات الأثر والتكاليف العالمية التي نشرت في كانون الثاني/يناير 2020.

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء احتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة

هناك توافق عالمي في الآراء بشأن أهمية إتاحة تنظيم الأسرة الطوعي لجميع النساء. فالحصول على خدمات تنظيم الأسرة ليس حقا من حقوق الإنسان فحسب، بل ينقذ الأرواح ويعزز صحة السكّان، ويجعل النُّظم الصحية أكثر كفاءة، والاقتصادات أكثر قوة. وقد أُحرِز تقدّم كبير في السنوات الـ 25 الماضية في مجال إتاحة وسائل تنظيم الأسرة، حيث تضاعف عدد النساء اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة تقريبا من 470 مليون في عام 1990 إلى 840 مليون في عام 2018.

في آذار/مارس 2020، كان هناك ما يُقدّر بنحو 450 مليون امرأة يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة في 114 بلدا من البُلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ذات الأولوية. ومن المتوقّع أن يؤثر فيروس كورونا (كوفيد-19) ، وكذلك التباعُد الاجتماعي والاستراتيجيات الأخرى المتبعة للحدّ من انتقال العدوى، على قدرة هؤلاء النساء على الاستمرار في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وقد تُؤدّي هذه العوامل أيضا إلى تعطيل الزيادات التي كانت متوقّعة

في السابق لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة. كما أن تعطّل سلاسل التصنيع والإمدادات العالمية قد يقلل من توافر مستلزمات تنظيم الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقّع أن يُؤدّي إغلاق المرافق الصحية، وعدم توافر الطاقم الطبي لتقديم خدمات تنظيم الأسرة، وتردُّد النساء أنفسهنَّ في زيارة المرافق الصحية بسبب المخاوف من التعرّض لفيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى التأثير على حصول المرأة على وسائل تنظيم الأسرة واستمرار استخدامها.

أجرت مُؤسّسة أفينير هيلث تقديرا لتأثير الفترات الزمنية المختلفة للتعطُّل (على سبيل المثال، 3، 6، 9 و12 شهرا) في إطار مستويات مختلفة من تخفيض الخدمات (أي تتراوح بين 5 في المائة و40 في المائة في القطاع العام، مع تعذّر توفير وسائل تنظيم الأسرة عن طريق الحقن مقارنة بتوفير الطرق الأخرى القصيرة الأجل؛ وقُدِّر وجود نصف هذه المستويات في القطاع الخاص). وبدون استراتيجيات التخفيف، ورهنا بدرجة تعطُّل الخدمات الصحية ومدة هذا التعطُّل، يُقدّر أنه سيتعذّر على ما بين 13 إلى 51 مليون امرأة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة وهي الوسائل التي كُنّ يستخدمنها قبل انتشار الفيروس (انظر الجدول 1).

قد يكون لهذا الانخفاض في استخدام وسائل تنظيم الأسرة عواقب وخيمة على النساء، مثل حدوث 325,000 حالة من الحمل غير المرغوب فيه، وهو تقدير الحدّ الأدنى من التعطُّل لمدة 3 أشهر، وقد تصل حالات الحمل غير المرغوب فيه إلى 15 مليون حالة إذا ما استمر التعطُّل لمدة 12 شهرا.

الجدول 1

	العدد التقديري للنساء غير القادرات على استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة	**العدد التقديري لحالات الحمل غير المرغوب فيه**
نسبة تعطل منخفضة في الخدمات الصحية		
إغلاق لمدة 3 أشهر	13 مليون	325,000
إغلاق لمدة 6 أشهر	15 مليون	2 مليون
إغلاق لمدة 9 أشهر	18 مليون	4 ملايين
إغلاق لمدة 12 شهرا	20 مليون	6 ملايين
نسبة تعطّل متوسطة في الخدمات الصحية		
إغلاق لمدة 3 أشهر	23 مليون	600,000
إغلاق لمدة 6 أشهر	26 مليون	4 ملايين
إغلاق لمدة 9 أشهر	28 مليون	6 ملايين
إغلاق لمدة 12 شهرا	30 مليون	9 ملايين
نسبة تعطّل مرتفعة في الخدمات الصحية		
إغلاق لمدة 3 أشهر	44 مليون	مليون
إغلاق لمدة 6 أشهر	47 مليون	7 مليون
إغلاق لمدة 9 أشهر	49 مليون	11 مليون
إغلاق لمدة 12 شهرا	51 مليون	15 مليون

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي

يحدث العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع البُلدان والفئات الاقتصادية والاجتماعية. ويُقوّض صحة ضحاياه وكرامتهم وأمنهم واستقلالهم الذاتي. ومع ذلك، كانت الموارد العالمية لإيجاد حلول وتنفيذ برامج لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة.

لتقدير تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الجهود الرامية إلى إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضعت مؤسّسة أفينير هيلث نموذجا للتأخير مبني على نطاق جهود الوقاية مع تكريس الاهتمام والموارد للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19) ، وزيادة العنف خلال فترة الإغلاق. ومع افتراض بداية بطيئة لتوسيع نطاق برامج الوقاية (أي تأخير لمدة سنتين في عاميّ 2020 و2021)، يليه توسع سريع في برامج الوقاية في منتصف العقد، من المتوقّع أن يترتفع عدد حالات عنف الشريك الحميم في الفترة 2020-2021 بمليوني حالة إضافية. ويعني ذلك انخفاض عدد حالات العنف التي يجري تفاديها بحلول عام 2030 بنحو 200 مليون حالة، وهو ما يقل عن الثلث تقريبا في جهود إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يُتوقّع أيضا أن يُؤدي فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة مستويات العنف. فعلى المدى القريب، من المُرجّح أن تكون الآثار المترتبة على تعليمات البقاء في المنزل والقيود المفروضة على الحركة بمثابة أكبر عامل مساهم في انتشار العنف، مما قد يزيد من تعرُّض المرأة للعنف على يد شريك عنيف. كما يُمكن أن تُؤدّي التوترات المتزايدة داخل الأسر والضغوط الاقتصادية دورا في ذلك. وهناك بالفعل مؤشرات على أنَّ حالات العنف آخذة في الازدياد بالفعل، بما في ذلك ازدياد المكالمات على الخطوط الساخنة لمنع العنف والتقارير الإعلامية عن تزايد العنف المنزلي والقتل.

وتُشير التوقّعات إلى أنَّه إذا ارتفع العنف بنسبة 20 في المائة خلال فترات الإغلاق ، فستُسجّل حوالى 15 مليون حالة إضافية من عنف الشريك الحميم في عام 2020 خلال مدة الإغلاق التي تمتد على 3 أشهر في المتوسط، و31 مليون حالة خلال الإغلاق الذي يستمر لمدة 6 أشهر في المتوسط، و45 مليون حالة خلال الإغلاق الذي يستمر لمدة 9 أشهر في المتوسط، و61 مليون حالة خلال الإغلاق الذي يستمر لمدة سنة.

تتّسم هذه التوقّعات بطابع عالمي – تغطي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة – وتحتسب مستويات نقص الإبلاغ التي تتسم بها حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتُشكّل مجتمعة 15 مليون حالة إضافية من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لكل ثلاثة أشهر يستمر فيها الإغلاق.

كما سيشتد الضغط على الموارد اللازمة لتقديم الدعم والمشورة والرعاية اللاحقة لحالات الاغتصاب أثناء الفيروس.

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروف بالختان

تعرَّضت ما يُقدَر بنحو 200 مليون امرأة على قيد الحياة اليوم لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروف بالختان، وهو ما يُشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للفتيات وغالبا ما يكون تمهيدا لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القَسْرِيّ، الذي يُنهي عادة تعليم الفتاة ويبدد فرصها الاقتصادية. وقد أثبتت البرامج التي تشجع على التخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية نجاحها في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وكان من المُتوقّع أن يُؤدّي ذلك، إلى جانب التوسُّع الحضري المتزايد والتعليم وديناميات أخرى، إلى تفادي 46.5 مليون حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) بين عاميّ 2020 و2050. وفي الوقت نفسه، وبسبب النمو السُكاني في البُلدان التي تنتشر فيها هذه الممارسة، هناك 68 مليون فتاة أخرى مُعرّضة لخطر الخضوع لهذه الممارسة الضارَّة بين عاميّ 2015 و2030.

بيد أنَّ الوضع اليوم يتّسم بحالة تغيُّر مستمرة، حيث يُمكن لفيروس كورونا (كوفيد-19) أن يؤجل تنفيذ البرامج المصممة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ويحول التباعُد الاجتماعي دون تطبيق بعض من برامج الوقاية الأكثر فاعليَّة، مثل برامج تمكين المجتمعات المحلية وإعلانات التخلي عن هذه الممارسات الضارَّة، والتي تُنفَّذ عادة في الأماكن التي بها تجمعات. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يُؤدّي عدم الاستقرار الاقتصادي وإغلاق المدارس إلى زيادة معدل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)، وإن كان ذلك يستلزم إجراء دراسة.

توقّعت مُؤسَّسة أفينير هيلث في وقتٍ سابق أن يُؤدّي توسيع نطاق البرامج الرامية إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) إلى الحدّ من حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الجديدة بنحو 5.3 مليون حالة بين عاميّ 2020 و2030. ويُمكن أن يؤثر فيروس كورونا (كوفيد-19) على تلك التقديرات عن طريق تأخير توسيع نطاق جهود الوقاية بسبب فترات الإغلاق ، وتحويل انتباه وجهود البرامج الصحية والاجتماعية بدلا من ذلك إلى مكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وإذا افترضنا تأخُّر إطلاق البرامج إلى وقت لاحق (أي افتراض حصول تأخير لمدة سنتين بين عاميّ 2020 و2021) في العديد من البُلدان نتيجة لهذه العوامل، وما ينتج عن ذلك من انخفاض في إنجازات التغطية البرنامجية بحلول عام 2030، يُتوقَّع حدوث مليوني حالة إضافية من حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بين عاميّ 2020 و2030 كان يُمكن تفاديها، مما يُؤدّي إلى حدوث انخفاض بنسبة 33 في المائة في التقدُّم المُحرَز نحو إنهاء هذه الممارسة الضارَّة.

تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنهاء زواج الأطفال

يُرجَّح أن يكون تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) كبيرا على تنفيذ التدخلات الرامية إلى الحدّ من زواج الأطفال، ولا سيما نتيجة لمتطلّبات التباعُد الاجتماعي المُنفَّذة في العديد من البلدان. ولا يُتوقَّع أن تتأثر جميع التدخلات بالقدر نفسه، ولكن في المتوسط يُمكن اعتبار التأخير لمدة سنة واحدة متحفظا.

توقّع الباحثون في وقت سابق أن تُؤدّي مجموعة التدخلات المحددة بدقة للحدّ من زواج الأطفال إلى خفض عدد حالات زواج الأطفال بنحو 60 مليون حالة في الفترة بين عاميّ 2020 و2030 وهي تدخلات تتناول على حد سواء المعايير الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالزواج المبكر وإبقاء الفتيات في المدارس. وسيُؤدّي تأجيل تنفيذ هذه التدخلات لمدة سنة واحدة فقط، في المتوسط، إلى خفض عدد حالات زواج الأطفال التي كان يُمكن تجنُّبها بنحو 7.4 ملايين حالة تقريبا.

بالإضافة إلى الحدّ من فاعليَّة وانتشار هذه التدخلات المخطط لها، من المتوقّع أن يتسبَّب الفيروس في ركود اقتصادي حاد في جميع أنحاء العالم. ومن المُرجَّح أن يكون لهذا الانكماش الاقتصادي أثرا كبيرا على مستويات الفقر في البُلدان المنخفضة الدخل التي ينتشر فيها زواج الأطفال بشدّة. ونظرا لأنَّ الفقر هو المحرك الرئيسي لزواج الأطفال، يُتوقع أن يزيد الركود الاقتصادي من معدلات زواج الأطفال في المجتمعات المُعرَّضة للخطر.

في حين أنَّ الحجم النهائي للتأثير الاقتصادي لا زال من المستحيل التنبؤ به، فقد وضعت ورقة نشرتها جامعة الأمم المتحدة الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5 إلى 20 في المائة. وإذا بلغ الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 10 في المائة، يُرجَّح وقوع نحو 5.6 ملايين حالة إضافية تقريبا من زواج الأطفال بين عاميّ 2020 و2030.

لذلك، يُتوقَّع أن يُسفر التأثير الإجمالي لفيروس كورونا (كوفيد-19) عن 13 مليون حالة إضافية من زواج الأطفال.

ملاحظات بشأن المنهجية

لتقدير تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضع الباحثون نموذجا للتأخير مبني على حدوث تأخُّر في توسيع نطاق جهود الوقاية وزيادة العنف خلال فترة الإغلاق. وتحاول هذه التوقّعات مراعاة حالات عدم الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتستند إلى تقديرات حالات العنف وليس معدلات العنف المبلغ عنها.

لتقدير تأثير الفيروس على استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وضع الباحثون مجموعة من السيناريوهات أظهرت تأثُّرا لا يُمكن تخفيفه في 114 بلدا تغطي 93 في المائة من المستخدمين في البُلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. واستندت توقعات تعطُّل الخدمات (أي الانخفاض بالنسبة المئوية في استخدام الخدمات، الجدول 2) إلى حالات انقطاع في تقديم الخدمات شوهدت أثناء تفشي مرض فيروس إيبولا وآراء الخبراء.

توقّع الباحثون ما يلي: (1) سوف تشهد وسائل تنظيم الأسرة عن طريق الحقن القدر الأكبر من التعطُّل لأنها تتطلّب تفاعلا مع مقدم الرعاية الصحية، و(2) سيشهد القطاع العام اضطرابا أكبر من القطاع الخاص إذ من المُرجَّح أن يرزح تحت وطأة آثار فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد طُبقت هذه النسب المئوية على تقديرات المستخدمين الحاليين لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة (اعتبارا من آذار/مارس 2020) حسب الطريقة والقطاع.[1] [2]وقد جرى وضع توقعات لحالات الحمل الإضافية غير المرغوب فيها التي قد تحصل نتيجة لانخفاض استخدام تنظيم الأسرة لمدة 3 و6 و9 و12 شهرا، على أساس متوسط معدل 0.3 حالة حمل غير مرغوب فيه جرى تفاديها لكل مستخدم (الجدول 3).

الجدول 2

	القطاع العام				القطاع الخاص			
	الحقن	حبوب منع الحمل	الواقي الذَكَري	وسائل أخرى	الحقن	حبوب منع الحمل	الواقي الذَكَري	وسائل أخرى
نسبة منخفضة	%10	%5	%5	%5	%5	%3	%3	%3
نسبة متوسطة	%20	%10	%10	%10	%10	%5	%5	%5
نسبة مرتفعة	%40	%20	%20	%20	%20	%10	%10	%10

[1] استنادا إلى تحليل الفجوة في السلع لعام 2019 الذي أجراه المركز الإقليمي للأمن البشري؛ جرى تحويل البيانات السنوية إلى توقعات شهرية لتقدير المستخدمين اعتبارا من آذار/مارس 2020

[2] يتوقّع أن يستمر مستخدمو الطرق الحالية الطويلة المفعول والدائمة في استخدام أسلوبهم طوال فترة التعطيل (بسبب محدودية فُرص الحصول على خدمات إزالة وإعادة تركيب وسائل تنظيم الأسرة المؤقتة طويلة المفعول)

الجدول 3

	متوسط عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه التي أمكن تجنُّبها لكل مستخدمة
إغلاق لمدة 3 أشهر	0.025
إغلاق لمدة 6 أشهر	0.15
إغلاق لمدة 9 أشهر	0.225
إغلاق لمدة 12 شهرا	0.3

لتقييم تأثير الفيروس على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)، بنى الباحثون على تحليل سابق لتكلفة القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) بحلول عام 2030. وتوقّع هذا التقييم أنَّ جميع المجتمعات المحلية التي يوافق غالبية أفرادها على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) في البُلدان الـ 31 التي ترتفع فيها نسبة هذه الممارسة يجري توعيتها باستخدام برمجة تمكين مجتمعي مباشر أو غير مباشر لتشجيع التخلي عن هذه الممارسة. وفي التحليل المتعلق بتحقيق هذه النتيجة التحويلية، توقّع الباحثون أن يُؤدِّي توسيع نطاق البرامج الرامية إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) إلى الحدّ من وقوع حالات جديدة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) بنحو 5 ملايين حالة بين عاميّ 2020 و2030. ويُمكن أن يؤثر فيروس كورونا (كوفيد-19) على تلك التقديرات عن طريق تأخير توسيع نطاق جهود الوقاية وتحويل انتباه وجهود البرامج الصحية والاجتماعية بدلا من ذلك إلى مكافحة الأوبئة. وعلى هذا النحو، بُنيت توقّعات حدوث تأخير في بدء البرامج الرامية إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) لمدة عامين، في 2020 و2021، نتيجة لفيروس كورونا (كوفيد-19). ويُؤدِّي هذا الأمر بدوره إلى تقليل الإنجازات التي كانت متوقّعة سابقا بين عاميّ 2020 و2030.

بهدف تقييم تأثير الفيروس على زواج الأطفال، توقّع الباحثون الأثرين التاليَيْن: التأخير في تنفيذ مجموعة من التدخلات والآثار الاقتصادية. ويُعزَى التأخير في تنفيذ التدخلات إلى مجموعة من الأسباب، بما في ذلك متطلّبات التباعُد الاجتماعي والقيود المفروضة على السفر المحلي والدولي، الأمر الذي سيحد من توافر الموظفين التقنيين لتنفيذ برامج التدريس والتدريب. ويُمكن أن تتفاوت هذه الآثار بين التدخلات، فقد يتأثّر بناء المدارس ماديا تأثيرا طفيفا أما تعليم المهارات الحياتية فقد يتأخر بشكل خطير. وتوقّع الباحثون تأخيرا لمدة عام واحد في المتوسط في جميع البرامج والتدخلات.

كما أجرى الباحثون استعراضا للمنشورات الحالية التي تتحدث عن التأثير الاقتصادي المتوقّع للفيروس على البُلدان المنخفضة الدخل. وقدّم سومنر وآخرون [3] تقديرات لتزايد الفقر، مصنفة حسب الأقاليم الرئيسية، لثلاثة سيناريوهات تتضمن انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 5 في المائة و10 في المائة و20 في المائة. وقدّر النطاق المتوسط البالغ 10 في المائة وصول نسبة الفقر إلى 7 في المائة (مقاييس البنك الدولي)، وهو ما يماثل نحو50 في المائة تقريبا من سُكَّان العالم.

لذلك، من المُرجَّح أن يكون للانكماش الاقتصادي أثرا كبيرا على مستويات الفقر في البُلدان المنخفضة الدخل، حيث ينتشر زواج الأطفال بشدّة. ولأنّ الفقر هو المحرك الرئيسي لزواج الأطفال - الذي يمثل إحدى الطرق التي تخفف بها الأسر الفقيرة العبء المتّصل بالبنات المُعالات - فمن المتوقّع أن يكون لذلك تأثيرا كبيرا على انتشار زواج الأطفال.

وقد أجرى بول[4] تحليلا للاقتصاد القياسي للإشارة إلى أن دخل الأسرة يؤثر بنسبة 32 في المائة على زواج الأطفال في ما يتعلّق بالخُمس الأكثر فقرا، ويؤثر بنسبة 5 في المائة على الخُمس الأكثر ثراءا. واستخدم الباحثون هذه البارامترات لتقدير أن زيادة الفقر بنسبة 7 في المائة بالنسبة لنصف السُكَّان من شأنها أن تزيد زواج الأطفال لتلك الشريحة بنسبة 2.2 في المائة، في حين أنَّ انخفاض دخل الفرد بنسبة 10 في المائة بالنسبة للشريحة الغنية قد يكون

[3] سومنر، وأندي وكريس هوي وإدواردو أورتيز جواريز توقعات تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الفقر في العالم، ورقة عمل صادرة عن المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي 43/2020 هلسنكي: جامعة الأمم المتحدة - المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، 2020.
[4] بول، بينتو، 2019. "آثار التعليم والفقر على انتشار زواج الفتيات في الهند: تحليل على صعيد المقاطعات، "استعراض خدمات الأطفال والشباب، إسفير، مجلد 100 (ج)، ص 16-21.

له أثرا بنسبة قد تصل إلى 0.5 في المائة. وفي المتوسط، سيزداد معدل زواج الأطفال بنسبة 1.4 في المائة على نطاق السُكَّان، استنادا إلى هذه الافتراضات.

تتضمن هذه المذكرة المؤقتة بيانات أولية صدرت في الوقت الذي تتغير فيه الظروف المحيطة بالفيروس بسرعة كبيرة. سيجري إصدار التحديثات مع توفر المزيد من المعلومات وزيادة تحسين البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، سنُصدر قريبا تقديرات بشأن تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على وفيات الأمهات.